مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الإقتصادي في الجزائر

Analytical study for economic intelligence practice in Algeria

د. بن خديجة منصف، د. أولاد زاوي عبد الرحمان، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /2017/02)، تاريخ التقييم:(27 /2017/02)، تاريخ القبول:(20/ 03/2017)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الذكاء الاقتصادي والدور الذي يمكن أن يلعبه في دعم تنافسية الدول والمؤسسات، وكذا تشريح الواقع المعاش في الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي. ولهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي.

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: تأخر ملحوظ لدى الجزائر وضعف واضح في ممارسة الذكاء الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أبرزها: العمل على إنشاء بنك معلومات متطور وتفعيل بنوك المعلومات الموجودة، الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول المتطورة في مجال الذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، تنافسية الدول والمؤسسات، الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

Abstract

This study aimed to clarifying the role of economic intelligence contribution to support of countries and institutions competitiveness, as well as dissecting the reality of practice economic intelligence in Algeria. For this reason, the study focused on the descriptive analytical and historical method.

The study concluded such results among them: significant lateness and a clear weakness in the exercise of economic intelligence in Algeria.

The study suggested a number of recommendations including: firstly, Work on creating an advanced data bank and activate the existing data bases about this subject. Secondly, benefit from the successful experiences of some developed countries in the field of economic intelligence.

Key words : Economic intelligence, countries and institutions competitiveness, Economic intelligence in Algeria

مقـدمة:

إن الحرب الإقتصادية والتكنولوجية وحتى العسكرية في العالم اليوم باتت تقوم على سرعة إمتلاك المعلومات وإستغلالها، فمن يمتلك المعلومة يمتلك القوة وبإمكانه السيطرة والتفوق وصناعة المستقبل كما يشاء، هذا الأمر دفع بالدول الكبرى في العالم على غرار الولايات الأمريكية المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان إلى التسابق نحو بناء أنظمة معلومات فعالة ممثلة في الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، فبات لزاما على الدول والمؤسسات أن تمتلك فن قراءة البيئة من خلال مجموعة من الأنشطة المنسقة للبحث عن المعلومات ومعالجتها وحمايتها واستغلالها استراتجيا في أحسن شروط الجودة والمدة والتكلفة لتكون أكثر ذكاءا وأكثر تحكما في معارفها وإرثها العلمي والتكنولوجي وتجيد تقنيات التنافس.

الجزائر كغيرها من الدول وإن كانت متأخرة كثيرا في هذا المجال إلا أنها تعمل جاهدة لمواكبة التطور الحاصل في العالم، وتجلى ذلك من خلال التفكير والعمل على إنشاء مجلس أعلى للذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، وتكليف بعض الوزارات بهذه المهمة من خلال تخصيص مديريات عامة ضمن هياكلها التنظيمية، إضافة إلى تشجيع نشر ثقافة اليقظة والذكاء عن طريق الملتقيات والدراسات العلمية.

مشكلـة الـدراسـة

إن الأهمية البالغة التي يكتسيها الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في مجال الأعمال ومختلف جوانب الحياة دفع بالحكومة الجزائرية إلى بذل مجهودات جبارة للتطّور واللّحاق بركب الدولة المتطورة في هذا المجال، من هنا جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة على تساؤل أساسي مفاده **" ما هو واقع ممارسة الذكاء الإقتصادي في الجزائر؟"**

واختصارا فإن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- ما المقصود بالذكاء الإقتصادي، وما هي سيرورته وأهم فوائده؟
- ما هي الإجرءات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي؟
- إلى أي مدى نجحت الجزائر في مساعيها في هذا المجال؟

أهميـة الـدراسـة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعا يكتسي أهمية كبيرة في وقتنا الحالي وهو الذكاء الاقتصادي، وإن كان هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من لدن الباحثين والدول نظريا وميدانيا، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بخاصة ميدانيا في الجزائر، وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تأصيل نظري للذكاء الإقتصادي ومن ثمة معرفة واقع الإهتمام به وممارسته في الجزائر.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة الأسس النظرية للذكاء الإقتصادي والسيرورة التي يتم وفقها؛
- إبراز أهمية الذكاء الإقتصادي بالنسبة للدول والمؤسسات؛
- التعرف على تجربة الجزائر في ممارسة الذكاء الإقتصادي؛
- تقديم بعض الإقتراحات المناسبة في مجال الذكاء الإقتصادي.

المنهج المتبع

لمعالجة مشكلة البحث وتحليل مختلف أبعادها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيآت رسمية.

01- الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

1-1- ماهية الذكاء الإقتصادي (L'intelligence économique)

يعتبر الذكاء الاقتصادي مفهوم حديث نسبيا، لكن منذ ظهوره من قبل المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين لَقِي ترحيبا كبيرا وتسارعا هائلا نحوه مما أدى إلى انتشاره بشكل واسع وتداُوله بطريقة مذهلة في إدارة الدول والمؤسسات على حد السواء.

في مجال الأعمال يشير الذكاء إلى قدرة (Capacité) المؤسسة على تحديد المشاكل وجمع المعلومات الضرورية حول تلك المشاكل وتحليلها ومعالجتها واستعمالها بغرض التسيير، فهو بذلك إنتاج وخلق المعارف وتخزينها واسترجاعها.[1]

أصل مصطلح الذكاء الاقتصادي مأخوذ من الإستخبار التنافسي (Complétive Intelligence) وإستخبار الأعمال (Business Intelligence)، وهو ما تداولته دراسات الرواد والأوائل في هذا المجال أمثال Aguilar ،Keegan نهاية الستينات.

فالفكرة الحديثة للذكاء الإقتصادي ظهرت نهاية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور المرجع الرئيسي [2] لـ(HAROD Wilensky 1967)؛ الذي أشار فيه لإشكاليتين أساسيتين هما: الإستراتيجيات الجماعية والتعاون بين الحكومات والمؤسسات في مجال إنتاج معرفة مشتركة للدفاع عن المزايا التنافسية، وكذا أهمية المعرفة في الإقتصاد والصناعة باعتبارها محرك للتنمية الإستراتيجية.

لقد عرف (Fuld L M 1995) الذكاء الاقتصادي باعتباره « إستعلام، فهو معلومة تم تحليلها لمساعدة المسيرين في الاستجابة لأفضل التكتيكات أو اتخاذ أفضل القرارات في المدى الطويل، فالبحث الحقيقي والفعال عن الاستخبار يساعد في تحويل المعلومات إلى سلاح يسمح بامتلاك ميزة تنافسية » [3]

أما في فرنسا فأول تعريف رسمي للذكاء الاقتصادي قَدم من طرف (Martre Henri) مع فريق الذكاء الاقتصادي واستراتيجيات المؤسسة [4] سنة 1994، في تقرير للمفوضية العامة بأن الذكاء الاقتصادي هو « مجموعة الأنشطة المنسقة للبحث ومعالجة وتوزيع المعلومة المتعلقة بالأعوان الاقتصاديين بغرض استغلالها، مختلف هذه الأنشطة تتم بطريقة شرعية مع كل ضمانات الحماية الضرورية لحفظ إرث (ذمة) المؤسسة في أحسن شروط الجودة والمدة والتكلفة »[5].

في حين يعرفه (Davasco Neelos 1999) بأنه « مجموع العديد من الأنشطة المنسقة والمستمرة سواءا كانت أنشطة التوجيه (الإدارة) والجمع والحفظ والتوزيع. هذه الأنشطة موجهة لمعالجة المعلومة حتى تُستغل استراتيجيا ، وكذا لتحويل المادة الأولية "المعلومة" لقيمة مضافة » [6]

فالذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام يستعمل ويجمع مختلف الممارسات واستراتيجيات استغلال وتطوير المعلومات القابلة للاستعمال على مستوى المؤسسة أو الدولة ومختلف مستوياتها، والغرض منه يكمن في إنتاج المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية ذات القيمة المضافة العالية.

إن المتتبع للأدبيات يلحظ وجود العديد من المفاهيم القريبة والمرتبطة بالذكاء الاقتصادي مكملة لبعضها البعض نذكر منها اليقظة الإستراتيجية(la veille stratégique)

تعّرف اليقظة بأنها تنظيم يسعى لمعرفة بيئة الأعمال واستباق التغيرات، فهي سيرورة معلوماتية يكون من خلالها التنظيم (المؤسسة) في استماع لبيئته حتى يتمكن من اتخاذ القرارات والتسيير فيما بعد.تصنّف هذه السيرورة ضمن مجموع نظم المعلومات و تسمح للمسيرين بحسن القيادة في الأوقات العصيبة[7].

تسمح هذه السيرورة المعلوماتية للمؤسسة باستباق الإشارات الضعيفة في البيئة السوسيو . اقتصادية، بهدف خلق وتغطية فرص الأعمال و تقليل عدم اليقين. تلك السيرورة منفتحة على ما يجري خارج المؤسسة وتدور حول استغلال نوع خاص من المعلومات يسمى الإشارات الضعيفة (إشارات الإنذار المبكر). و هي معلومات تسمح باستباق حدث قبل أن يتحقق نهائيا [8].

بصفة عامة فاليقظة الإستراتيجية هي السيرورة الإستباقية لملاحظة وتحليل البيئة متبوعة بنشر المعلومات المستقاة بعد معالجتها حتى يمكنّها اتخاذ قرارات إستراتيجية. قد تكون هذه المعلومات من طبيعة علمية أو تقنية أو تشريعية أو تنافسية أو تسويقية.

إذن الذكاء الاقتصادي أشمل من اليقظة الإستراتيجية، لأن له توجه إستراتيجي وتكتيكي مع التفاعلات الحاصلة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين على جميع المستويات (مؤسسة، بين المؤسسات، وطني، قاري، دولي)، وهو يستعمل جميع أنواع المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميل لاعتبار الذكاء الإقتصادي مصطلح يستعمل على المستوى الكلي يُمثّل أداة سياسية في خدمة الدولة؛ يجمع مختلف ممارسات وإستراتيجيات إستعمال المعلومة وتنميتها في

الدولة على مختلف مستويات تنظيمها كالحكومة والصناعة والتربية والمجتمع...الخ، أما اليقظة الإستراتيجية فتهتم فقط بالمؤسسة باعتبارها أداة لاتخاذ القرار الإستراتيجي.

2-1- وظائف الذكاء الاقتصادي وفوائده

لقد حدد (Levet et Paturel) أربع وظائف أساسية للذكاء الاقتصادي وهي[9]:

- **التحكم في الإرث العلمي و التكنولوجي والمعارف:** تحديد المعارف والمهارات، معرفة القوانين والمعايير الخاصة بالملكية الصناعية والفكرية، تطبيق قواعد الأمن والحماية الصناعة، التحكم في تكنولوجيا المعلومات، الوعي بتكلفة المعلومة.

- **التنقيب واكتشاف الفرص والتهديدات:** إستباق الأخطار، التحكم قي تقنيات اليقظة، ممارسة ووضعيات القوة، إجراء الإحصاءات التكميلية، قدرة التنقيب عن الشبكات، القدرة على استغلال الهجومات.

- **التنسيق بين الإستراتيجيات والأنشطة:** معنى الحوار، ثقافة جماعية للمعلومة، التوليف / التنسيق العلمي للمعلومات المغلقة، قدرة تحفيز وتنشيط الشبكات.

- **وضع ممارسات للتأثير في خدمة الدولة أو المؤسسة:** إجادة تطبيق تقنيات الحرب المعلوماتية، تثمين المعلومة، الاستثمار في المعلومات، حيازة وامتلاك شبكات المعلومات.

إن تفعيل سيرورة الذكاء الاقتصادي والاهتمام به على مستوى الدول والمؤسسات إضافة إلى الوظائف السابقة والأساسية له، يمكن أن يعود بفوائد جمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر البعض منها كالأتي:

- زيادة الوعي بأهمية البيئة الخارجية وضرورة الإنفتاح عليها من خلال العمل الجاد على إستقاء المعلومات ونشرها وتبادلها واستغلالها في إتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية.

- الذكاء الاقتصادي يسمح للدول والمؤسسات على حد السواء من اكتشاف التغيرات واستباقها، مما يمكنها من زيادة سرعة استجابتها لحاجات المجتمع والمستفيدين النهائيين والتحولات في مختلف جوانب البيئة والأسواق، كما يرفع من درجة مرونتها بحيث تستطيع الدولة أو المؤسسة بفضل الذكاء أن تكون في حالة تَرقُب واستعداد وتحضير دائم لتغيرات مرتقبة.

- الذكاء الاقتصادي يعتبر كأداة تسمح بالتأويل والفهم الجيد لحقيقة الأسواق التي تنشط فيها المؤسسة والبيئة العامة التي تتواجد فيها الدولة، من خلال معرفة تقنيات وطرق تفكير المنافسين والشركاء وثقافتهم؛ واهتماماتهم وقدراتهم و قوة تأثير كل طرف.

- إن معلومات الذكاء الاقتصادي المخزنة بالذاكرة التنظيمية للدولة أو المؤسسة تعتبر المرتكز الأساسي للتعلم، فالذكاء الاقتصادي يؤدي إلى إثراء الرصيد المعرفي والمعلوماتي للمنظمات والدول، وهو ما يتيح

فرصة أمام أفراد المجتمع لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وزيادة تعلمهم، وهذا ما يساعد على رفع القدرات الإبتكارية والاستباقية.

3-1- سيرورة (مراحل) الذكاء الاقتصادي

قبل التطرق إلى المراحل يمر بها الذكاء الاقتصادي تجدر الإشارة إلى مصادر المعلومات التي يستعملها هذا الأخير في سيرورته؛ وقد تباينت آراء الباحثين حول تصنيف مصادر المعلومات كلٌ حسب مجال تخصصه أو أهدافه. فهناك من يضع تصنيفه على أساس طبيعة المعلومة و آخرون على أساس درجة رسميتها، و فريق ثالث يضع تصنيفه على أساس إمكانية الحصول على المعلومة.

يمكن تصنيف المعلومة حسب طبيعتها إلى معلومات نصية ومعلومات خبيرة...الخ. وفي ما يلي بعض التوضيح لذلك[10]:

- **المعلومة النصية:** وهي المعلومات التي تكون مسجلة على شكل نصوص وُمعالَجة بالإعلام الآلي، مثل قواعد البيانات الداخلية والخارجية والنصوص المدمجة،.. ومثل نسبة ما يعادل 40% إلى 60 % من المعلومات (الصحافة، المجلات المتخصصة، قواعد البيانات التي تقدمها الوزارات،...).

- **المعلومة المُنشأة (المُشكّلة):** وهي المعلومات التي يجب البحث عنها خارج الدولة أو المؤسسة وباتجاهات نشطة مثل: الزيارات الميدانية والتقارير الإستخباراتية حول المنافسين والاجتماعات..الخ. وتمثل نسبة 30 % إلى 60% من مجموع المعلومات (المهمات وسفريات الدراسة، المفاوضات التجارية...).

- **المعلومة الخبيرة:** وهي تُشكّل جزءا كبيرا من ذاكرة المؤسسة أو الدولة وتمثل نسبة 10 % إلى 20 % من مجموع المعلومات الممتلكة، وهي متعلقة بالخبراء (ملتقيات، منتديات، محاضرات وورشات بحث...).

- **معلومات المعارض:** في جميع الأنشطة الإنسانية والأماكن التي تُقّدم فيها الانجازات. تشجع على الاتصال بين مختلف المتعاملين. في هذا الإطار المعلومات مهمة جدا على شرط أن يكون هناك تحضيرا مخططا لجمعها (عروض، قاعات، أيام دراسية مفتوحة،....)

بصفة عامة يمر الذكاء الاقتصادي بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الباحثين والممارسين حول الخطوات العملية التي يمر بها هذا الأخير. وهذه المراحل يمكن توضيحها في الشكل الموالي[11].

تعمل الدول والمؤسسات كمرحلة أولى على تحديد الغايات من عملية الذكاء الاقتصادي آخذة في عين الاعتبار قدراتها وطاقاتها وإمكانية إشباع تلك الحاجات وتحقق الغايات انطلاقا من تلك القدرات، ثم تعمد كمرحلة ثانية للبحث عن المعلومات بوضع خطط بحث تفصيلية للآليات المعتمدة والمصادر الممكنة بتوفير الوسائل الضرورية (أفراد، أموال، تكنولوجيا المعلومات،...)، وكمرحلة لاحقة يتم استغلال المعلومات بعد

مراجعتها ومعالجتها وتحليلها، وأخيرا يتم نشر وإيصال المعلومات إلى متخذي القرار لاستعمالها في غايات إستراتيجية بعد حفظها وأرشفتها وحمايتها.

الشكل رقم 01: سيرورة (مراحل) الذكاء الاقتصادي

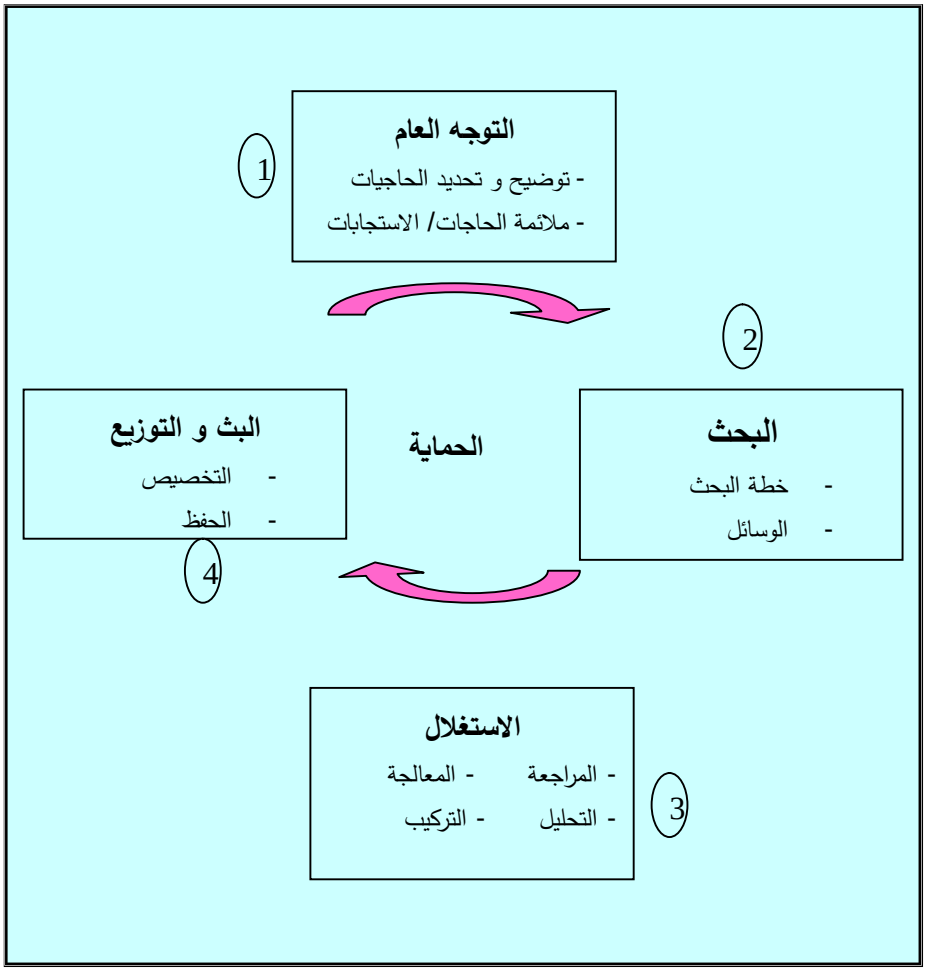

Source : Chalus S et Marie Ch : Dynamisation d un dispositif de veille stratégique http//www .epic.univ-tln.fr/stockage/167.pdf p68; Juillet 2004

02- واقع الإهتمام بالذكاء الإقتصادي في الجزائر

في حقيقة الأمر على الرغم من إهتمام الجزائر بالمعلومات الإقتصادية عقب الإستقلال مباشرة من خلال العمل على بناء نظام وطني للمعلومة الإقتصادية بدأ بالديوان الوطني للإحصائيات (1963)، وكذا الإهتمام المتنامي بهذا الجانب نهاية الثمانينات من خلال إنشاء مركز البحث في المعلومات العلمية والتقنية (CERIST)؛ لكن الوضع الأمني الذي عاشته لجزائر في تلك الفترة على مدار عشر سنوات أثّر كثيرا على جميع نواحي الحياة بما فيها مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتجية، إلا أن هناك تأخر كبير في مجال اليقظة والذكاء الإقتصادي بالجزائر والذي يتجلى في ثقافة المؤسسات والإطارات المسيّرة وتصرفاتهم، غير أنه في بداية العشرية السابقة بدأت تظهر بعض المحاولات المحتشمة لنشر هذه الثقافة وترسيخها على المستويين الجزئي والكلي.

عموما يمكن من خلال الآتي عرض إهتمام وممارسة الجزائر للذكاء الإقتصادي.

2-1- بناء نظام وطني للمعلومة الإقتصادية

سعت الجزائر جاهدة بعد الاستقلال إلى العمل على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية، بغرض تلبية حاجيات ومتطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

يعتبر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كمجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى. يتكون هذا النظام من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي:[12]

- **نظام المعلومات الإحصائية:** هو عبارة عن مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام: المراكز الوطنية للإحصاء؛ المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛ البنوك المركزية؛ المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة).
- **نظام المعلومات المحاسبية:** ويهتم هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمة نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها. وهو أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من: الجهات الجبائية؛ المؤسسات المالية كالبنوك ومراكز التامين وصناديق الضمان الاجتماعي؛ المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية.

- **نظام المعلومات التسييرية**: يتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويعبر عن هذا النظام كل من الوزارات (المالية، السياحة، الزراعة، الصناع...الخ)؛ المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛ المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

- **مراكز البحث والتوثيق**: وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق.

- **أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام). يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية متفاعلة مع بعضها: الاتصال عن بعد؛ الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛ الإلكترونيك وتقاطعاتهما.

2-2 دراسة [13](DGIEEP) و(Veil –Tech) على عينة من المؤسسات والتنظيمات في مجال الذكاء الإقتصادي

أدركت الجزائر جيداوضعية مؤسساتها في ظل الوضع المتميّز بالمنافسة الدولية، خاصة وأن هذه المؤسسات تتمثل أساسا في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ولا يمكنها خلق مصالح متخصصة في جمع ومعالجة المعلومات ولا يمكنها سوى اللجوء إلى الدولة، وهو ما يتطلب تغييرا جذريا للذهنيات والسلوكات على المستويين الجزئي والكلي في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، لأن تطبيقات وممارسات هذه الأداة تسمح بمجابهة المنافسة وتطوير البلد بأكمله.

هذا الأمر دفع بالمديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية (DGIEEP) على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في فيفري من عام 2007 إلى إجراء دراسة بالشراكة مع مكتب الاستشارات المتخصص في اليقظة التكنولوجية (Veil –Tech) بالجزائر، وإنشاء دليل مرجعي للتكوين في هذا المجال لفائدة المؤسسات الصناعية وجميع التنظيمات التي لها تأثير على تنافسية المؤسسات الجزائرية (كغرفة التجارة والصناعة، الإدارات ذات الطابع الإقتصادي التي تملك سلطة التنظيم وتأطير الأنشطة الصناعية، إضافة إلى بعض الوزارات...) [14].

إن المهمة الأساسية لمكتب (Veil –Tech) تتمثل في تحديد وتعريف المهن الأساسية للذكاء الإقتصادي، واحصاء وتأهيل حاجات التكوين في هذا المجال للإدارات المركزية بالوزارات (خاصة وزارة الصناعة) ومؤسسات القطاع الصناعي (من خلال دراسة ميدانية لعينة تتكون من أكثر من ثلاثين مؤسسة)، وتشكيل مخطط دراسة وبرامجهكيّفة خصيصا مع حاجات هذه المؤسسات الصناعية من أجل مساعدتهم

على فهم دقيق لسيرورة الذكاء الإقتصادي، من خلال معرفة أساسياته ومهنه وكيفية تحديد حاجات التكوين له.

لقد تم إجراء العديد من المحادثات واللقاءات مع المسؤولين الأساسيين للإدارة المركزية في الوزارة، وعينة من المؤسسات المختارة في القطاع الصناعي وهيآت في شكل جمعيات مهنية. في الإدارة المركزية لوزارة الصناعة تمت المحادثات في عين المكان مع إطارات المديريات وكذا المصالح التالية[15]: مصلحة اليقظة التكنولوجية والذكاء الإقتصادي (DVTIE) التابعة للمديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية (DGIEEP)، مصلحة ترقية الإستثمارات التابعة لمديرية العامة للإستثمار (DGI)، مصلحة الترقية الصناعية ومصلحة الجودة والأمن الصناعي التابعتين للمديرية العامة للتنمية الصناعية (DGDI)، المديرية العامة لتسيير القطاع العام السلعي (DGGSPM)، مصلحة سياسات الإبتكار ومصلحة ترقية إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال التابعتين للمديرية العامة للتنافسية (DGC)، نيابة المديرية لأنظمة المعلومات والشبكات التابعة لمديرية أنظمة المعلومات والتوثيق والأرشيف (DSIDA)، مديرية القضايا القانونية والمنازعات (DAJC)، المفتشية العامة (INSPECTION GENERALE).

أما فيما يتعلق بعينة المؤسسات المبحوثة فتم الأخذ بعين الإعتبار وضعيتها تجاه الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، وتتكون من 22 مؤسسة صناعية عامة وخاصة في قطاعات مختلفة (الميكانيك، الكيمياء الصيدلية، الكهرباء – الإلكترونيك – والكهربائي منزلي، مواد البناء، المناجم)، ثلاث مجموعات صناعية كبرى (.SGP TRANSOLB ; SGP PRODA; GROUPE GICA)، هيآت مرتبطة بالوزارة (.ALGERAC; INAPI; IANOR)، هيئة تابعة لوزارة التجارة (ALGEX)، جمعيات وهيآت ذات طبيعة مهنية (Forum des Chefs d'Entreprises - FCE, Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie – CACI, Club des Entrepreneurs & des Industries de la Mitidja-.CEIMI.)

كانت وضعيات المؤسسات المدروسة في مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية متباينة حسب القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (عامة أو خاصة)، وعلى الرغم من أن طلب اللقاءات كانت رسمية إلا أن بعض المؤسسات غير المذكورة أعلاه لم تقبل بإجراء الدراسة لأنها لا تمتلك معارف في هذا المجال أو لوضعيتها الصعبة التابعة لملكية المؤسسة.

3-2 محاولة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الإقتصادي

قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية تدل على محاولة الدولة في قطع مرحلة جد هامة في بناء صرح الدولة على تقديم معلومات عن الاقتصاد وتحليلها، فهذه الهيئة الاستشارية تعطي دورا استشاريا فنيا بما يسمح بتوسيع ممارسة السلطة بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد.[16]

في سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول "الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي"، أشار فيه وزير الصناعة و ترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن الذكاء الاقتصادي إطار استراتيجي لتكييف السلوكات، بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم وهم يتابعون مصالحهم؛ وهكذا سيصبحون فاعلين في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتبره كآلية فعالة لتسيير المعارف ومسعى لضمان الدفاع عن طاقات المؤسسة والحفاظ عليها ورفع القدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى.[17]

وطرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى الوزارة تتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور.

عملت الحكومة الجزائرية جاهدة على تأسيس وإنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية بغرض دفع إستراتيجيتها الصناعية، والذي سيساعد على فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، إنّ هذا الجهاز المقرر في إطار الإستراتيجية الصناعية الوطنية سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بينه وبين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد إقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية، والعمل على تحسين العلاقة بين الهيآت المركزية والمؤسسات، ومساعدة الأخيرة في زيادة الثقة بقدرتها على إستغلال إمكانياتها ووسائلها.

2-4 تجربة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار في مجال الذكاء الإقتصادي

من جهة أخرى فإن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار كانت السبّاقة في مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية وذلك من خلال تخصيص مديرية للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية، لكن في 25 جانفي 2011 ومن منطلق المرسوم التنفيذي تم إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الإدارة المركزية للوزارة برئاسة السيد محمد بن مرادي، حيث أصبحت تتكون من الأمانة العامة و09 مديريات عامة منها المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات.[18]

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية

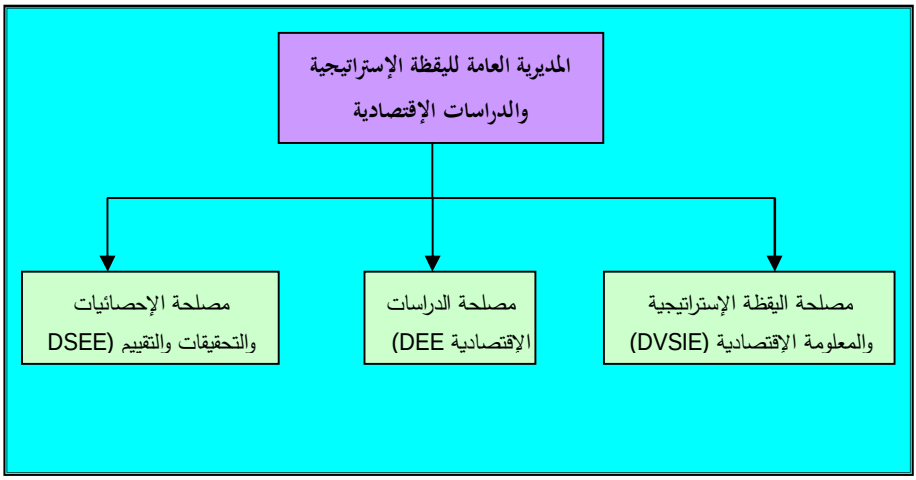

Source : http:// www.mipi-dz/index_fr.php?

في 26 جانفي تم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، حيث في المادة السابعة تم تسمية المديرية الجديدة وهي المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات[19]، هذه المديرية يشرف عليها مدير عام وتتكون من ثلاث مصالح كما هي موضحة في الشكل السابق.

من الشكل أعلاه يتبين أن الوزارة تولي إهتماما بالغا لليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، وذلك من خلال تخصيص مديرية كاملة من ثلاث مصالح، لكل منها مهامها الخاصة.

تتكفل المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات بالمهام التالية: [20]

- الحرص على متابعة التطورات الحاصلة في السوق الصناعي الوطني وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التوازن وتحقيق التنمية المتجانسة،
- ضمان متابعة تطور توجهات الأسواق الصناعية على المستوى الجهوي والوطني والدولي؛
- الحرص على بناء بنك للمعلومات وتشكيل تقارير عن تطور القطاع الصناعي؛
- ضمان هذا المرفق لوضعيات دورية ويقظة لترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والإقتصادي والتكنولوجي المرتبطة بالقطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان وضع وبناء كل تنظيم لليقظة التكنولوجية في ميدان الأنشطة الصناعية؛

- السهر على تحيين ومواكبة معايير الأمن الصناعي؛
- إقتراح المعايير التي يمكن أن تسّهل وتسمح للمتعاملين بالولوج في التكنولوجيات الحديثة.

بصفة عامة في الجزائر يبقى الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في مرحلة التأسيس، حيث قامت 12 مؤسسة عمومية من قطاعات مختلفة بعقد إتفاقيات شراكة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، والتي شاركت من قبل في الدراسة السابقة في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، والتي أعلن عنها السيد محمد باش المدير العام لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات على مستوى الوزارة المذكورة، وذلك على هامش الطبعة الخامسة للملتقى الدولي للذكاء الإقتصادي والمعرفة في إدارة الأعمال المنظم بتاريخ 23/ 24 ماي 2011 في فندق الرياض بسيدي فرج[21] ، كما أكد هذا المدير على أنه في السنوات القادمة ستشترك 20000 مؤسسة في تشكيل نظام لليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، وذلك عن طريق الإرادة القوية للدولة من خلال الإتفاقية التي قامت بها الوزارة وجامعة التكوين المتواصل بهدف تكوين إطارات المؤسسات لمساعدتهم على إدماج سيرورة الذكاء الإقتصادي من أجل التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها.

خـــاتمـــــة

يظهر جليا بأن الذكاء الإقتصادي من خلال الوظائف التي يؤديها والمزايا التي يحققها يشّكل سلاحا تنافسيا هاما في يد من يدرك قيمته ويحسن إستغلاله، وما يمكن قوله بصفة عامة حول إهتمام الجزائر بالذكاء الإقتصادي هو أنه وإن كانت دولتنا في مراحلها الأولى في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، إلا أن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات جبارة للتطور واللحاق بمصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، وتجلى ذلك من خلال إنشاء النظام الوطني للمعلومات الإقتصادية والعمل على إنشاء المجلس الأعلى للذكاء الإقتصادي وكذا الدراسات والتقسيمات الجديدة في بعض الوزارات، وكذلك الملتقيات العلمية الهادفة إلى تحسيس الدولة والمؤسسات الجزائرية بضرورة تأسيس أنظمة لليقظة والذكاء الإقتصادي تسهر على متابعة المعلومات وإستغلالها.

على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قامت بها الجزائر في مجال الذكاء الإقتصادي إلا أنه يبقى في مراحل متأخرة، وقد ساعدت العديد من الأسباب في عدم تطوره بالشكل المرغوب، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- غياب الشفافية وثقافة نشر المعلومات، حيث تركز جل الإدارات العامة والمؤسسات الكبرى والمستثمرين والمساهمين على معالجة كميات هائلة من البيانات والمعلومات، لكنها لا تعمل على نشرها بالطريقة الهادفة للجمهور والأعوان الإقتصاديين.
- قصور أداء هيآت ووكالات الدعم وشبكات البنوك في دعمها لمشاريع الذكاء الإقتصادي وتقديم البيانات والمعلومات، ناهيك عن ضعف الأفراد المؤهلين في هذا المجال.

- عدم التنسيق بين هيآت الدولة كالغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية، والتي تحوز على كميات هامة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف أنشطة التحسيس والإعلام التي تقوم بها المصالح الاقتصادية والإحصائية للدولة تجاه مستخدمي المعلومات وطالبيها.
- عدم فعالية أنظمة المعلومات في المؤسسات والإدارات والهيآت لنقص شبكة الإعلام الآلي والأتمتة لجميع الوظائف والذي قد يفّسر بالتكاليف الباهظة، وتركيزها على الأنشطة الضمنية للذكاء الإقتصادي والمعلومات غير الرسمية.
- عدم نجاعة التعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز التكوين في مجال إعداد برامج تكوين أو تطوير برامج بيداغوجية وفقا لما يتطلبه الذكاء الإقتصادي.

ويتحتم على الجزائر إن هي أرادت أن تُكلّل مجهوداتها المبذولة في مجال الذكاء الإقتصادي بنجاح، ويلقى مؤازرة وممارسة فعلية في الميدان، أن تأخذ بعين الإعتبار الإقتراحات التالية:

- يقع على عاتق الدولة الجزائرية تفعيل دور مركز البحث في المعلومة العلمية والتقنية، وبخاصة إعادة بعث نشاط المجلس الأعلى للذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية.
- العمل على تحيين وتفعيل بنوك المعلومات الموجودة، والتركيز على إنشاء بنك معلومات متطور يمكن أن تلجأ إليه التنظيمات والمؤسسات الجزائرية عند الحاجة، يركز على توفير المعلومات الضرورية في المجالات الصناعية والإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية، ويحرص على تشكيل تقارير دورية والقيام بدراسات إستشرافية، ويعمل على تسهيل تبادل المعلومات وتقاسمها بين المؤسسات والهيآت المختلفة،...إلخ.
- بذل مزيد من المجهودات لتحسيس الهيآت العمومية والمؤسسات والوزارات الجزائرية بأهمية اليقظة والذكاء الإقتصادي، وإبراز المنافع والفوائد التي تمنحها هذه الممارسات، إضافة إلى مد يد العون والمساعدة لإنشاء بيوت خبرة ومكاتب إستشارة في هذا المجال.
- الإستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول المتطورة في مجال الذكاء الإقتصادي ومحاولة إستغلالها والإقتداء بها، من خلال إستعراض هذه التجارب بالدراسة والتحليل والخروج بأفضل الأساليب والممارسات التي تناسب البيئة الجزائرية.

قائمة المراجع

(1) - MARMUSE C : Politique Générale – Langages ; Intelligence ; Modèles et choix stratégiques. 2 éme édition Edition Economica ; Paris 1996 ; P 08.

(2) - ‹Organizational Intelligence : Knowledge and Policy innovation Government and Industry ›

(3) - MARMUSE C : Ibid, p10.

(4) - Groupe Intelligence économique et stratégies des entreprises

(5) - CHANTAL B et MARTINE P : Economie et gestion de l'entreprise .2 éme édition; Edition Veuibert ; Paris 1999;P 213.

(6) - LARIVET Sophie : Proposition d'une définition opérationnelle de l'intelligence économique. - Série de recherche C.E.R.A.G N° 04-00-université gronoble. Mars 2000; P 12

(7)– Voir : BROUARD François : Développement d'un outil Diagnostique des pratiques de veille Stratégique des PME, PP 01.02. 7eme Congés international froncphone en Entrepreneuria PME 27.28 et 29 octobre 2004. Montpllier. http // www.hec.ca/ airepme/ pdf/2004/014- Mars2005.

- BESSON B et POSSIN J.C : Du Renseignement à l'Intelligence Economique, 2ème édition, Dunod, 2001, p 335

(8)– Voir : SADOK Moufida : Impact des Tic sur la Compétitivité de l'entreprise : Application Innovante de l'Internet pour VS, p10-14 .http//www.gdrts.v-paris 10 Fr/ pdf/ doctorants. Mars2005.

- ROUACH D : La veille technologique et l'intelligence économique, Editions Presses Universitaires de France, 1996, p 126

(9) - LEVET J L et PATUREL R : L'intégration de la démarche de l'intelligence économique dans le management stratégique ; Acte de la 7 éme conférence de L'Association Internationale de Management Stratégique (AIMS) ; Lille 13-15 Mai 1996(20 p). Pp 6-10.

(10)- HENRI Dou : Veille Technologique et Compétitivité, Ed Dunod, Paris 1995, P 234

(11) - Chalus S et Marie Ch : Dynamisation d un dispositif de veille stratégique http//www .epic.univ-tln.fr/stockage/167.pdf p68; Juillet 2004

(12) - رحيم حسين ودريس يحي: أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)، الملتقى الدول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17- 18 أفريل2006 .

(13) - المديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. - مكتب الاستشارات المتخصص في اليقظة التكنولوجية.

(14) - Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective): Manuel de formation en intelligence économique en Algérie, document de référence réalisé en collaboration avec le Cabinet Veil Tech Algérie, Septembre 2010, P 10 (67 pages).

(15) - Ibid : P 31.

(16) – بن حمودة محبوب ومعين أمين السيد: ذكاء الأعمال في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة – الأردن، 23 -26 أفريل 2012، ص 284.

(17) - طباخي سناء: الذكاء الإستراتيجي، بحث ماجستير ، جامعة بسكرة، 2008.

(18) - Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 safar 1432 correspondant au 25 janvier 2011 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Pp 1.2. (16 Pages).

(19) - Journal Officiel de La République Algérienne N° 05, 21 Safar 1432 correspondant au 26 janvier 2011, P 17.

(20) - Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 safar 1432 correspondant au 25 janvier 2011, Op cit ; P p 11- 13.

(21) - AMARNI Badiâa **:** 12 entreprises publiques lancent les cellules d'intelligence économique, Le Soir d'Algérie, 25-05-2011, P 10.